آثار العولمة على فرص المرأة فى سوق العمل المصري
دراسة استطلاعية للعمالة النسائية بالقطاع الرسمي

إعداد

آمال محمد على الشيت

مقدمة

لقد حدثت تغيرات عديدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبداية القرن الحالى، على كافة الأصعدة، انعكست بشكل أو بآخر على حياة المرأة بشكل عام وعلى فرصها فى العمل بشكل خاص.

ومنذ بداية إصدار قاسم أمين كتابة بعنوان "تحرير المرأة"، وما تضمنه من آراء تنادي بضرورة حصول المرأة على كافة حقوقها، فضلاً على، حدوث الثورة الصناعية، وما ترتب عليها من التحاقها بالتعليم، وخروج المرأة للعمل خارج المنزل، علاوة على، حركة النهضة والتنوير فى أوروبا. وعلى الرغم مما ترتب على ذلك كله من تحرير المرأة، واتساع مشاركتها فى المجتمع الأكبر، إلا أنها كانت تعانى من الاضطهاد، وسوء المعاملة، وإنعدام استقلالها، والتمييز بينها وبين الرجل فى الحقوق والواجبات.

ومما هو جدير بالذكر، أنه بعد حدوث الثورة الصناعية، مر المجتمع الإنساني بثورات أخرى منها: الثورة العلمية والتكنولوجية، التى إنعكست آثارها على فرص العمل المتاحة فى سوق العمل، حيث إختفت وظائف أو فرص للعمل، وظهر بدلًا منها فرص عمل جديدة تحتاج إلى مهارات وقدرات ومستويات تعليمية لا تتوافر لكل الناس، ومما لا شك فيه، أنه ترتب على ذلك العديد من الآثار السلبية وبخاصة على فرص العمل المتاحة للمرأة.

وتتلخص إشكالية الدراسة فى محاولة تقديم تحليل سوسيولوجي لتأثير العولمة على فرص المرأة داخل سوق العمل المصري، خاصة فى ظل الوضع الراهن للمرأة المصرية داخل سوق العمل.

وبناء على ما تقدم ، فإن أهداف الدراسة هى:

١- رصد التغيرات التى طرأت على سوق العمل المصري فى ظل العولمة.

٢- رصد التأثيرات التى عكستها العولمة على فرص عمل المرأة داخل سوق العمل المصري

ولتحقيق تلك الأهدف نسعى إلى الإجابة على التساؤلات الأتية:

١- كيف تؤثر العولمة على سوق العمل المصري؟

٢- كيف تؤثر العولمة على فرص المرأة داخل سوق العمل المصري ؟

منهجية الدراسة:

تعد الدراسة الراهنة دراسة إستطلاعية إعتمدت على البيانات الجاهزة كإحدى طرق جمع البيانات عن الظاهرة موضوع البحث. فضلًا على، إعتمادها على دليل المقابلة كأداة لجمع البيانات، والتى طبقت على عينة عمدية قوامها (١٥٠) مفرده مقسمة إلى (١٠٠) مفردة من العاملات بالقطاع الرسمى و(٥٠) مفردة من أصحاب الإعمال. وقد تم إختيار مدينة الأسكندرية كمجال جغرافى لتطبيق الدراسة.

وقدمت الدراسة تعريفا للعولمة مفاده: أنها مرحلة مكملة للمراحل التاريخية السابقة، منبثقة عن التطورات السابقة، بداية من الثورة الصناعية والحداثة وانتهاءًا بما بعد الحداثة ومن ثم، فهى تمثل أقصى صور الرأسمالية للمعمورة بأكملها فى شتى مجالات الحياة بدءًا من المجال الاقتصادي، والسياسي والثقافى إلى المجال البيئي؛ والذى يتضمن مجموعة من العمليات، تتمثل فى تحرير التجارة، وفتح الأسواق دون ضوابط أو حدود، خاصة فى الدول النامية، وحرية تنقل رأس المال دون رقيب، وإزالة القيود أمام مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالى تهميش دور الدولة، وفقدان سيطرتها على الاقتصاد المحلى، ويتم ذلك من خلال آليات، يتحدد بعضها فى مؤسسات العولمة المتمثلة فى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وفرضهما لبرامج التكيف والإصلاح الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية والشركات متعددة الجنسيات، والتى كان لها إسهام فى إنتشار التكنولوجيا نتيجة للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتى ترتب عليهما جميعًا العديد من الآثار على أسواق العمل العالمية، بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة.

كما قدمت الدراسة تعريفا لسوق العمل وهو " البوتقة التى تتفاعل فيها العوامل المؤثرة فى حال التوظيف؛ فهو المكان الذى يتم من خلاله تفاعل الأفراد والجماعات تفاعلًا اقتصاديًا واجتماعيًا، هذا التفاعل الذى يقوم على التبادل غير المتكافئ بين الطرفين، والذى يخص ظروف التشغيل والعمل؛ أى بيئة العمل. وثمة مجموعة من المحددات التى إنطلقت منها الداسة، والمتعلقة بسوق العمل، والتى تزيد تأثير العولمة عليها، وهى شروط التوظيف، نوعية الوظائف التى يحتاجها سوق العمل حاليًا، وأيضًا المهارات التى يتطلبها سوق العمل؛ بمعنى التغيرات التى أصابت بنية العمل نتيجة لإحلال الآلة محل العمالة، وسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي للمنشآت" .

وأيضا عرفت الدراسة مفهوم المرأة العاملة بأنها" التى تعمل مقابل أجر مادي، وتقوم بدورين: **الأول:** المهام المنزلية، **والدور الثانى:** عاملة فى مهنة ما فى القطاع الرسمي، والخاضعة لقانون العمل، مع الأخذ فى الإعتبار تلك المرأة التى تعمل خارج المنزل تاركة أعمالها المنزلية لغيرها كإستخدام المربيات اللاتى يقمن بتلك المهام، ولكن مقابل أجر مادي".

نتائج الدراسة:

يمكن توضيح النتائج التى خلصت إليها الدراسة طبقًا لتساؤلات الدراسة:

أولًا- **التغيرات التى طرأت على سوق العمل المصري فى ظل العولمة؟**

بداية يمكن القول بأن انعكاسات العولمة وتأثيرها علي أسواق العمل تتفاوت في طبيعتها، ودرجة حدتها من دولة لأخرى، وفقا لطبيعة الهيكل الاقتصادي لهذه الدول، ودرجة تطوره ، وحجم القوي العاملة وخصائصها ... الخ وعلي رغم ما تقدمة العولمة من وعد بالازدهار للتنمية الاقتصادية، وما تتضمنه من إتاحة فرص مهنية، وتحسين مستويات المعيشة والإزدهار. فإن ما تتطلبه من

تنافس دولي وخفض التكاليف لإحراز أعلي المكاسب يأتي علي حساب نمو اقتصادي غير حقيقي وبطالة و إرتفاع فى معدلات البطالة خاصة الناتجة عن التكنولوجيا، والتى تنشأ عن إنهيار الصناعات التقليدية والتحول إلى الصناعة الحديثة القائمة على المعلومات، فضلًا على، إثارة العديد من المخاوف تجاه فعالية الأجور وخلق وظائف جديدة. علاوة على إنعدام الشعور بالأمان الوظيفي. فقد أدت العولمة إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة؛ مما ينتج عنه وجود فراغ أو فجوه فى الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، وإرتفاع معدلات البطالة بين العمال الأقل مهارة. وبالتالى تؤدى العولمة إلى ظهور فائزين وخاسرين، عمالًا مهرة يكونون هم الفائزين وعمالًا غير مهره هم الخاسرين. مما يؤدي إلى ظهور صراع فيما بينهم نتيجة للعولمة، وهذا ما طرحه "هابرماس" فى مناقشاته التى أكد فيها أن نظام الدولة الرأسمالي؛ أدى إلى خلق الصراع الطبقي، وأن هذا الوضع ليس حكرًا على المجتمعات الرأسمالية وحسب فإن ما يحدث فى دول المركز أصبح يحدث أيضاً في دول المحيطات. كما أطلق عليها أصحاب نظرية التبعية. وهذا ما تحدثه العولمة الأن .

يتضح مما سبق، أن العولمة تؤدى إلى زيادة سرعة تأثر أسواق العمل بالصدمات داخل نظام الاقتصاد العالمي، وإلى ازدياد حده التنافس الدولي وإلى ازدياد حركة رأس المال نتيجة لما تواجهه أسواق العمل من تحديين رئيسيين هما: إزدياد عولمة الاقتصاد الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الوضع الصعب بالفعل والتغيرات التكنولوجية السريعة التى تؤدي إلى إرتفاع النمو بلا وظائف (مما يؤدي بالتالى إلى ارتفاع البطالة)، وجميع هذه العوامل تضعف من القوة التفاوضية لليد العاملة وتضغط على الأجور بإتجاه الإنخفاض، وتهدد قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات الاجتماعية المضادة، فالتغيرات التكنولوجية قد تؤدي إلى مزيدًا من القلق فى عصر ترتفع فيه البطالة بين العمال المدربين على جيل قديم من التكنولوجيا؛ وبالتالى يزداد بانتظام عدد الأيدي العاملة (القديمة) المضافة إلى المجموعة الكبيرة بالفعل من العاطلين عن العمل.

وعند النظر للمجتمع المصري فى ظل هذه التحولات المعاصرة، يمكن القول أنه على الرغم، من تحسن الأداء الاقتصادي فى التسعينيات، إلا أن النمو الاقتصادي لم يؤدِ إلى خلق العدد الكافي من الوظائف بما يتماشى مع الزيادة السنوية فى قوة العمل بنسبة (٢,٧%) ومن ثم، تسارعت معدلات البطالة فى النصف الأول من هذا العقد فقد زادت عن (١١%) من قوة العمل. وكان أحد الأسباب فى هذا التطور غير المواتى هو أن قطاع التصنيع، وهو قطاع يوفر فرص التشغيل، لم يضطلع بهذا الدور، بسبب إتباع تقنيات كثافة رأس المال.

ولقد أكد المبحوثين على أن للعولمة تأثير على الوظائف في سوق العمل. فقد أدت العولمة إلي ظهور شروط جديدة للعمل لتحتل المرتبة الأولي عند المبحوثين، يليها إختفاء وظائف كثيرة وأيضًا ظهور وظائف بمهارات جديد. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Frank. J."

'leachner. التي أكدت علي أن العولمة تؤدي إلي استمرار التغير في طرق العمل وشروطه، كما أكيد المبحوثين علي أن العولمة تؤدى إلي اختفاء وظائف كثيرة ، وعدم وجود وظائف للعمالة غير الماهرة وتسريح الكثير من العمال . والتى اتفقت مع الدراسة التى أجرتها اللجنة الاقتصاية والاجتماعية لغربى آسيا. والتي أرجعت وجود التغيرات الجذرية في بنية العمل إلي استخدام التكنولوجيا، وثورة المعلومات المصاحبين للعولمة، مما يؤدي إلي عدم الشعور بالأمان الاقتصادي. فمن ثم، فإن أى نسق يستبعد القدرات الإنسانية الأساسية يخلق شعوراً بعدم الأمان وهذا ما أكده أدورنو.

وتتفق هذه النتيجة أيضا مع دراسة " أيمن مصطفي " والتي أكدت على أن العولمة قد أدت إلى تغير التركيب المهني والمهارى لقوة العمل، حيث تقلصت فئات العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة بشكل تدريجي لصالح الفئات الفنية والمهنية الأكثر اتصالاً بأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأمر الذي ارتبط بتوفير نمط جديد من الوظائف ذات الكثافة المهارية العالية مقابل انهيار الوظائف ذات المهارات المنخفضة.

وطبقا لذلك فالعولمة تؤثر بالفعل علي الوظائف داخل المجتمع المصري وهو ومع ذلك لا زال قائماً داخل المجتمع المصري وظائف تعتمد علي خبرات أو مهارات عادية مثل العاملين في الورش الصغيرة والأعمال اليدوية التي لا يجدون ملاذًا لهم سوي داخل القطاع غير الرسمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " جاري بيرتلس وآخرون". التي أكدت علي أن العولمة تخلق خاسرين ورابحين علي حد سواء حيث تجبر الكثير من العمال علي قبول وظائف بأجور منخفضة وذلك بالنسبة للوظائف التي لا يزالون يحتفظون بها في مجال الصناعة المتأثرة بالتجارة أو في الوظائف الجديدة التي يتعين عليهم قبولها بعد المعاناة من التسريح وقد يضطر عمال آخرون كالعمالة غير الماهرة إلي دخول سوق العمل غير المنظم بأجوره المتواضعة ودون حماية

ثانيًا- تأثير العولمة على فرص المرأة فى سوق العمل المصري؟

إن العولمة عملية معقدة وشاملة تنطوي علي مجموعة من الأبعاد، الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والعسكرية، والفكرية، والثقافية لكل منها تأثير واضح على البناء الاجتماعي، وإن كان للبعد الاقتصادي تأثير أكثر وضوحًا، فلا يعنى هذا تجاهل تأثير الأبعاد الأخرى. ومما لا شك فيه، أن العولمة لا تحدث بمعزل عن إنتاج فكري لترويجها، فلقد ظهرت الأفكار الأساسية التي تدعم وتبرر العولمة والتي من أبرز محاورها: المنافسة، وتحرير الأسعار وإعادة النظر في دور الدولة، فضلا على ذلك، ترتكز العولمة علي آليات، أو بمعني أدق على قوى تدعم أفكارها. كالشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى ، والثورة التكنولوجية .. الخ . ومن ثم، إستخدمت الباحثة بعض الآليات للكشف عن التأثيرات المنعكسة علي فرص عمل المرأة، ومن ثم جاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالى:

١- انعكاس آثار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مشاركة المرأة فى سوق العمل المصري:

تعد مؤسستى بريتون وودز، من أهم آليات العولمة التى قامت بتدعيم إتجاهاتها فى تحقيق مزيد من الحافز على التعولم والإنخراط في تيارات عولمة الاقتصاد العالمي، من خلال ما يؤديه من وظائف تتمثل أهمها فى منح القروض للدول، خاصة النامية بشرط أن تتبع هذه الدولة ما تمليه عليهم المؤسسة من تبنى سياسات وبرامج للتنمية تحت إشراف الصندوق والبنك الدوليين، ومن هذه البرامج برنامج شامل لتثبيت الاقتصاد الكلي والإصلاح الاقتصادي الهيكلي.

ولقد خضع المجتمع المصرى لسياسات أو لبرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التى فرضها عليه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فبدأ بتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي لتحقيق التوازن وعجز الموازنة وزيادة النمو. والذى أعطى أهمية خاصة لترشيد العمل في القطاع العام، مما أدى إلى ظهور تنظيم جديد للعمل وإحداث تغيرات فى قوانين تعتبر أكثر تلاؤمًا مع اقتصاد السوق الحر. وهو ما أثر على العمالة، وجعلها تنضم إلى جيش البطالة المصرية. فضلًا على، ما ترتب على إنتهاج هذا البرنامج من خصخصة للقطاع العام؛ أدت إلى إنعكاسات جوهرية على سوق العمل المصري. ومن ثم، على فرص المرأة داخل هذا السوق، فتكون الضحية الأولى لتطبيق سياسة الخصخصة؛ وذلك نظرًا لتركزها داخل القطاع العام الذى تمت عملية خصخصته، هذا إلى جانب تحيز القطاع الخاص ضد توظيف المرأة؛ مما ترتب عليه أيضًا، تخفيض الإنفاق العام، والبرامج الاجتماعية ومن ثم، تتحمل العائلة معظم التكاليف، وتكون المرأة فى الغالب هى التى تتحمل العبء الإضافي، مما نتج عن ذلك تواجد المرأة داخل القطاع غير الرسمي.

ولقد اعتمدت الحكومة منذ بداية تنفيذ برنامج الخصخصة على إستراتيجية تجاه العمال، تمثلت في نظام المعاش المبكر الذي اتبع لحل مشكلة العمالة الزائدة عن الحاجة في المنشآت التى كانت مملوكة للدولة وخصخصت، والذي أدي إلى خلق مزيد من العاطلين الجدد. ولقد أكد المبحوثين على أن المعاش المبكر يساعد المرأة في بدء مشروع جديد يساعد أسرتها وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "أيمن مصطفي" والتى أكد فيها على أنه قد خرج أعدادًا كثيرة من العمال من الموقع الطبقي العمالي إلى قطاع الإنتاج السلعي الصغير والقطاع غير المنظم مقابل الحصول على مبلغ المعاش المبكر بصرف النظر عن حجمه، كما أكدت الدراسة التى قام بها على عبد الرازق جلبى أنه قد زاد أعداد العاملين بالقطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاع الرسمى بنسبة ٦٦,٠% للقطاع غير الرسمي مقابل ٤٦,٠% للقطاع الرسمي خلال الفترة ما بين (١٩٨٨ – ١٩٩٨) وترجع هذه الزيادة إلى تزايد حجم العمالة من النساء بدرجة أكبر من حجم العمالة من الرجال.

واختلفت هذه النتيجة مع دراسة " ماريا سابرينا دي جوبي و الينا نسبوروفا " على أنه نظرًا لأسباب عديدة مثل انخفاض مستوي تعليم المرأة، والتعرض للتحرشات، وقلة مهاراتهن في مجال التسويق، وطبيعة المنافسة المتزايدة، فقد أغلقت أعداد كبيرة من الوحدات الاقتصادية التى كانت تمتلكها إناث. مما يؤكد على أن المرأة قد لا تستفيد بالقدر المتوقع من المعاش المبكر في إقامة مشروعات تساعد بها أسرتها. هذا على مستوي المشروعات الخاصة وليس باعتبارها تعمل عند الغير داخل السوق الغير منتظم

ويتضح مما سبق، أن المعاش المبكر لا يعتبر بديلاً في حد ذاته لفقدان الوظيفة فعلي الرغم من أن النسبة العظمي من الاستجابات الخاصة بالمبحوثين أكدت موافقتهم على ذلك – إلا أن النسبة التى ترفض هذه العبارة ليست قليلة– مما يشير إلى أن فكرة المعاش المبكر ليست فكرة سديدة يستطيع جميع الأفراد بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة الإستفادة منها، وقد يرجع ذلك إلى تباين واختلاف الثقافات فيما بينهم، وأيضًا إلى التغيرات العالمية الجديدة التي تعمل على القضاء على المشروعات الصغيرة الضعيفة؛ وذلك في ظل المنافسة العالمية وهذا بصفة عامة أما بالنسبة للمرأة هناك سبب أخر، وهو أن المرأة لا يمكنها اتخاذ القرار بمفردها وهذا لا يرجع لقصور قدراتها، ولكن لوجود عوامل أخرى متداخلة لا تزال لها التأثير في قراراتها – على سبيل المثال – أسرتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نلاحظ أنه ليس كل النساء داخل المجتمع يتمتعن باكتساب المهارات المطلوبة، علاوة على، أن النساء لا يقدرن على المخاطرة والدخول في مشروعات لا تدري مدي نجاحها وأن كان هذا ليس بالقاعدة العامة على كافة النساء.

كما أكد المبحوثين على أن القطاع الخاص يوظف النساء بنسب قليلة لتحتل المرتبة الأولي بين المبحوثين وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "عبد الفتاح الجبالي والتى أكدت على أن القطاع الخاص بصفة عامة لم يستطع أن يحل محل الدولة في استيعاب العمالة، والزيادات السنوية في قوة العمل.

كما كشفت النتائج أنه على الرغم من تحيز القطاع الخاص ضد المرأة، فإنه يفضل توظيف الإناث صغيرات السن خاصة فيما قبل الزواج نظرًا لأنهن أكثر خضوعاً ويمكن السيطرة عليهن، فضلًا على قبولهن لأجور أقل، وفرص عمل دون عقود. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "نجلاء الاهوانى" والتى ذهبت إلى أن العمل المنظم بعقد يمكن أن يتضاءل. لاسيما بالنسبة للنساء وكان واحد من بين كل خمسة عمال جدد يعملون بعقد عمل منتظم، وأن أصحاب الأعمال لا يعطون عقود عمل تفادياً لقيود التأمين الاجتماعي، وكانت النساء أكثر تأثرًا من الرجال في هذا الصدد. بسبب إرتفاع تكلفة التأمين الاجتماعي نظرًا لكثرة الإجازات للمرأة العاملة (عطلات الوضع – وتسهيلات رعاية الطفل .... الخ).

٢- تأثير نتائج الثورة المعرفية والتكنولوجية على مشاركة المرأة المصرية فى سوق العمل؟

لقد ترتب علي التطورات التكنولوجية تغير في القدرات الإنتاجية لكل من عناصر الإنتاج والمعرفة، ودخل عنصر جديد هنا وهو عنصر المعرفة كعنصر قائم بذاته وكعامل مهم في إعادة الصفات العامة لعناصر الإنتاج الأخرى مما يعني أن عنصر المعرفة لا يعتبر مكمل لباقي العناصر، بل يتدخل في إحداث تغيرات في مواصفات العناصر الأخرى، ودول الإنتاج..

فقد أدت الثورة التكنولوجية التى تعيشها الحضارة الإنسانية بداية من النصف الثانى من القرن العشرين؛ إلى انتقال الإنسانية من عصر الصناعة إلى عصر المعلومات والمعرفة. وفى هذا العصر تمثل المعلومات والمعرفة نمطا جديداً للتطور والسيطرة والسلطة. حيث يعتمد هذا النمط على المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات فى جميع المجالات .

ويتصف هذا النمط بسيطرة العلم والمعرفة على مختلف مجالات الحياة، وبروز دور صناعة تكنولوجيا المعلومات؛ باعتبارها الركيزة الأساسية فى بناء الاقتصاديات الوطنية وصولاً إلى مساهمة ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى منظومة الإنتاج على المستويين السلعى، والخدمى.

ومن ثم، أصبح التقدم التكنولوجي حلقة حاسمة فى تقدم أى دولة، وفى تحقيقها لقوتها الاقتصادية، فقد أتاح الفرصة لتحولات هامة فى العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فلا يوجد مجال من مجالات الحياة لا تؤثر عليه التكنولوجيا وتقدمها المستمر تأثيراً واضحاً جلياً، ولا يوجد نشاط أو علاقات إنسانية لا تلعب التكنولوجيا دوراً خطيراً فيها. فقد حسنت التكنولوجيا من مجال المواصلات وأنظمة الاتصالات، فكانت سبب فى خفض التكاليف بشكل مثير.

وعلى نفس السياق يؤدى التقدم التكنولوجي والمعلوماتى ، بجانب الحلول السريعة للبرمجة والإنسان الآلى محل اليد العاملة، وتحل تقانه المعلوماتية محل الإنسان بالطريقة ذاتها التى حلت فيها الآلة محل العضلات البشرية كقوة محركة خلال القرن التاسع عشر، وإحلال الإنسان الآلى (الربوت)، فضلاً على، اتساع نطاق عملية الأتمتة (والتى تعنى إحلال الآله محل مائة عامل) فضلً عن عمليات إعادة الهيكلة. أو إعادة الهندسة المؤسسية أو تقليل حجم العمالة أو ما يسمى بالإنتاج الرشيق. إلا أن ثمة اختلافاً، فإذا كانت الثورة الصناعية قد أدت إلى نمو الصناعة بشكل لم يسبق له مثيل، لكن ظلت المحاور أو العوامل الأساسية للانتاج لم تتغير بشكل جذري أما في إطار الموجه الثالثة أو الثورة المعلوماتية فإن هذه العوامل قد تغيرت بشكل فجائي وبشكل جذري، فقد إنتقلنا من إنتاج كثيف العمالة إلى إنتاج كثيف المعرفة، إنتقلنا من إنتاج الوفرة إلى إنتاج السرعة، إنتقلنا من إنتاج السلع والآلات إلى إنتاج خدمات وبرامج وأفكار

وأصبحت السمة المميزة للإنتاج أنها تعتمد على تكنولوجيا قوة العقل، وإنتقلنا من الإنتاج النمطى إلى إنتاج مفصل حلت المعرفة محل رأس المال، حل الإنترنت محل الكمبيوتر وأصبح المحرك الأساسي للإنتاج هو المستهلك وليس المنتج.

وبناءً على ذلك، تم إلغاء العديد من الوظائف والمهن، وإعادة التوظيف التى تتخذ صورة خدمات ووظائف صناعية ذات مستوى أرقى وسيشكل معظم الحرفين الجدد من المبرمجين، فقد يظهر الكاتب، ومعالجو البيانات المهرة، ومصممو المنتجات والمستشارون ومن شابههم وسيغدوا مهن مثل طهاة الهامبورجر، والبوابون، والقائمون بالأعمال المكتبية أقل عددًا نسبيًا .....وغيرهم كثر.

كما تؤدي الثورة التكنولوجية والمعلوماتية إلى جانب ازدياد وندرة أنواع كثيرة من العمالة الأدنى مرتبة من حيث المهارة أو الكثافة المعرفية، إلى الاختفاء الواسع النطاق لمهن بكاملها، فلم يعد هناك وجود للمؤسسات البورجوازية التقليدية مثل الهياكل الوظيفية والمهنية. وبذلك لم يكن تأثير الثورة المعلوماتية زيادة أو ندرة أنواع أقل مهارة أو معرفة كثيفة العمل؛ بل أنها تكون جملة لاختفاء كامل للمهن.

ومن ثم فإن التغيرات التكنولوجية السريعة سبباً فى نمو العاطلين عن العمل، التى ترجمت إلى بطالة عالية، حيث تؤدى الثورة المعلوماتية باعتبارها مظهراً أو آلية من آليات العولمة إلى تزايد انهيار أسواق العمل أو صدمات داخل سوق العمل.

أما بالنسبة لأثر هذه التغيرات التكنولوجية الجديدة على فرص عمل المرأة، نجد أنها قد تكون أكثر ضرراً بفرصها على مستوى العالم بعامة والمرأة المصرية بخاصة، وذلك استنادًا إلى أن المرأة لم تمنح المهارات الضرورية فى سوق العولمة، فاقتراب المرأة من المعلومات ووسائل الاتصال التكنولوجية يكون مقيدًا بصفة عامة بعائد التعليم الذى لم يحقق التوقعات المرجوة أو ما هو مأمول، هذا إلى جانب إرتفاع معدلات الأمية بين النساء. فضلًا على، عدم إتاحة فرص التدريب، وعدم توافر الفرص لكافة النساء المصريات للحصول على التدريب الملائم وإكتساب المهارات المناسبة لمواجهة تحديات العولمة والحصول على وظيفة فى سوق العولمة.

وفضلاً على ما تقدمه الثورة المعلوماتية من خلق فرص عمل قد تكون أكثر ملاءمة للمرأة، فإنها تخلق فى نفس الوقت تحدياً جديداً وحافزاً على تحصيل ودراسة المعرفة المعلوماتية الجديدة وتنمية قدراتها على الحصول على الإمكانيات المرتبطة بالمعلومات والاتصالات؛ لأن استخدام التقنية الحديثة يتطلب منها المزيد من الجهد فى التعليم والتدريب لتوفير المزيد من فرص العمل. وهذا هو التحدى الأساسي فى هذا المجال، ومما لا شك فيه، أن المرأة المصرية قد تأثرت بما يحيط بها من تغيرات عالمية، ولذلك تعد من ضحايا الثورة المعلوماتية رغم ما حققته من تقدم، ورغم الاهتمام العالمي بقضاياها، ويؤكد ذلك تردى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

لها داخل المجتمع المصري، والتى من آثارها تدنٍ مستواها التعليمي رغم ارتفاع نسبة النساء المتعلمات، واعتبارها أفقر الشرائح الاجتماعية والأكثر تبعية، بناءً عليه، لا تجد ما يؤهلها إلى دخول عصر العولمة بأسلحة تمكنها من مجاراة تلك التغيرات المعاصرة، ولا سيما ما تفرضه الثورة المعلوماتية من مستويات علمية وتقنية لم تتح لكل النساء فى مصر الحصول على عمل، وإن كان هناك نسبة من النساء فى مصر مؤهلة لذلك إلا أنها تعد أقلية.

ولقد أكد الغالبية العظمي من المبحوثين علي وجود إرتفاع في معدلات البطالة حاليا نتيجة لإستخدام التكنولوجيا، بمعني أنهم يشعرون بأن البطالة لا تزال مشكلة اجتماعية تنحرف عن القيم والمعايير مما تؤدي إلي تهديد جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، ليس هذا فقط بل يدركون مدي انحراف هذه المشكلة بتزايد معدلاتها في المجتمع المصري في الوقت الراهن وتتفق هذه النتيجة مع دراسة " أحمد السيد النجار" التي أشار فيها إلي ارتفاع معدلات البطالة في مصر فى نهاية عام ٢٠٠٣ نحو ١٠,٤% وفقا للبيانات الحكومية المصرية وهو معدل يبدو أقل من نصف المعدل الحقيقي وفقا للكثير من الدراسات.

كما أكد لمبحوثين عن أن التكنولوجيا تؤدي إلي مزيد من البطالة بين الإناث.أكثر من الذكور. وتتفق هذه النتيجة مع إحدى الدراسات. والتي أكدت على أن البطالة قد تتحول إلى ظاهرة نسائية فقد ارتفعت معدلات البطالة للإناث من ٤٨% في سنه ١٩٩٥ ، إلي ٥١% عام ٢٠٠٢، وقد أكدت دراسة أخري. أن التوزيع النوعي للعاملين في المجال العلمي والتكنولوجي في الوزارات المختلفة تمثل نسبة العاملين الإناث به ٤٦,٣% مقابل ٦٣,٧% للذكور في عام ٢٠٠٤

وأكد المبحوثين عن وجود علاقة بين استخدام التكنولوجيا وارتفاع معدلات البطالة بين الإناث . فالتكنولوجيا تعتبر أحد أسباب ارتفاع البطالة بين الإناث بواقع وأكدوا أيضًا على أن التكنولوجيا أدت إلي اختفاء مهن كثيرة اليوم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة "ريتشارد روزكراس. " التي أكدت علي أنه قد تم إلغاء العديد من الوظائف والمهن وإعادة التوظيف نتيجة للثورة التكنولوجية.

كما أكدت عينة الدراسة على أن التكنولوجيا أدت إلى ظهور مهن جديدة" تناسب المرأة الماهرة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار". والتى أكدت على أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية فرصة ذهبية لتعزيز الدور التنموي للمرأة من خلال تحسين أوضاعها وتمكينها من الحصول على فرص جديدة تتناسب ودورها التقليدي.

ويتضح مما سبق، أن التكنولوجيا قد أدت بالفعل إلى ظهور وظائف جديدة وإختفاء الكثير من الوظائف وإن كان ظهور هذه الوظائف لا يعني تعويض اختفاء تلك المهن بل أدي ظهور المهن الجديدة إلى فرض تحديات جديدة أمام المرأة، ولقد أكد أصحاب الأعمال بإجماع

على أن التكنولوجيا أدت إلى خلق مهن جديدة .

وأكد المبحوثين على أن إجادة الحاسب الآلي يتيح فرص عمل جديدة للمرأة، وإتفقت هذه النتيجة مع دراسة "مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار" والتى أكدت على أن مهارات الكمبيوتر والإنترنت من المهارات المطلوبة من قبل أصحاب الأعمال والتى يجب توافرها في المتقدمين للعمل. ومن ثم يجب على المرأة اكتساب مهارات جديدة للتعامل مع التغيرات الجديدة الناتجة عن ثورة التكنولوجيا.

كما كان هناك شبه أجماع بين أفراد العينة على أن إجادة اللغات الأجنبية يتيح فرص عمل جديدة للمرأة. مما يشير إلى أنه قد أصبحت اللغات الأجنبية الأساس في التعاملات بخاصة داخل القرية الكونية وبمعني أخر أصبحت اللغات الأجنبية هي روح العصر خاصة اللغة الانجليزية.

وعلى الرغم من ذلك أكد الغالبية العظمى من أفراد العينة على أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل الأسرة تعد عائقًا أمام اكتساب المرأة للمهارات المطلوبة لتحصل على وظيفة مناسبة في الوقت الراهن، وإتفقت هذه النتيجة، مع دراسة "سلوى بكر وهدي الصده" والتى أكدت على حرمان الفتاة من التأهيل الذي يؤهلها إلى دخول سوق العمل نتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية للأسرة، وهكذا وبدلاً من أن تصبح التكنولوجيا قوة تحريرية عن طريق تحويل الأشياء إلى أدوات أمست عقبة في وجه التحرر عن طريق تحويل البشر إلى أدوات وذلك على حد تعبير ماركيوز.

الإستنتاجات

وفى النهاية يمكننا التاكيد على:

١- إن العولمة فى الوقت الراهن تمثل الإطار المرجعي والإيديولوجي الجديد للأسس الفكرية للتغيرات التى يعيشها العالم اليوم، سواء تغيرات اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية تؤثر بدورها على البشرية كلها بصرف النظر عن النوع. إلا أن المرأة فى ظل العولمة تقف بين إيديولوجيتين متناقضتين: إحداهما تدعوها إلى التراجع والعودة إلى البيت والإيديولوجية الأخرى تطالبها بمشاركة فعلية فى سوق العمل وإطلاق العنان لدورها فى المجتمع مثلها مثل الرجل .

٢- على الرغم مما تحقه العولمة أو تدعى تحقيقه من نمو اقتصادي، فإنها تؤدي بلا شك إلى إرتفاع معدلات البطالة داخل سوق العمل، حيث تؤدي إلى اختفاء الكثير من الوظائف، بالإضافة إلى ما تفرضه من تحدٍ جديد أمام الباحثين عن

عمل سواء كانوا رجال أم نساء من ضرورة اكتساب مهارات جديدة للحصول على فرصة عمل.

٣- تفتح العولمة أمام المرأة إلى جانب طرق التواصل مع العالم، فرص عمل جديدة قد تناسب ظروفها (كالعمل لبعض الوقت، والعمل فى المنزل ... الخ) إلا أنها تفرض عليها تحديات جديدة تتمثل في، اكتساب مهارات فنية وتقنية مرتفعة قد لا تكون المرأة المصرية قادرة على الحصول عليها إلا داخل نسب وشرائح اجتماعية قليلة أى توافر مهارات كثيرة لعدد قليل من النساء المصريات يقدرن على الحصول عليها.

٤- تؤدي الآليات التى تدير العولمة إلى تقليص فرص العمل خاصة أمام النساء. فمن ثم، يؤدى البنك الدولي من خلال فرضه لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات الخصخصة، إلى ارتفاع نسبة البطالة خاصة بين النساء؛ نتيجة لخصخصة القطاع العام الذى كان يعد القطاع الرئيسي لاستيعاب العمالة النسائية .

٥- وعلى الرغم من أن التكنولوجيا أدت إلى خلق فرص عمل جديدة قد تتناسب مع المرأة داخل المجتمع المصري، إلا أنها فرضت عليها اكتساب مهارات جديدة قد لا تستطيع معظم النساء المصريات الحصول عليها؛ نتيجة لظروفهن الاجتماعية، والاقتصادية التى تحول فى معظم الأحوال دون حصولهن على تلك المهارات. ويتضح ذلك من خلال تأثير اتفاقية التجارة الدولية على فرص العمل، خاصة فرص عمل المرأة التى قد تؤدي نتيجة للمنافسة التجارية بين الدول إلى تدمير معظم الصناعات الوطنية التى لا تستطيع المنافسة في السوق العالمية، والتى يتميز عمالها بمهارات محدودة خاصة النساء اللاتى لا يقدرن على الحصول على الأعمال التى تنشأ في الصناعات التى تتنافس فى السوق العالمية، والتى قد تعتمد على كثافة رأس المال، بالإضافة إلى، وظائف محدودة تتطلب مهارات عالية لا تستطيع معظم النساء الحصول عليها .

الهوامش:

١- انطونى جيدنز، أطروحات النظرية الاجتماعية – مراجعة ورؤية نقدية. ترجمة وتقديم، شحاته صيام، القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٥.

٢- ريما عبد الرحمن الصبان، المرأة العربية والعولمة- مائة عام على تحرير المرأة. الجزء الثاني، القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة،٢٠٠٠.

٣- عبد الرازق عبد الفتاح، العلم والتكنولوجيا فى مصر فى القرن ٢١. تحرير أسامة الباز ، مصر فى القرن ٢١ – الأمال والتحديات . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩.

٤- اللجنة الاقتصاية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستجابة للعولمة – سياسات تكوين المهارات وتقليص البطالة، نيويورك، ٢٠٠٣

٥- للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأثر الاجتماعى لإعادة الهيكلة – مع تركيز خاص على البطالة، نيويورك، ٢٠٠٠

٦- جاري بيرتلس وآخرون، جنون العولمة. ترجمة كمال السيد، الطبعة الأولي، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٩.

٧- ايمن مصطفي عبد الخالق، تحليل سوسيولوجي للتوجهات الحاكمة للتنمية والعولمة – بالتطبيق على المجتمع المصري. رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بنها: كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠٠٤.

٨- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي – المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية،٢٠٠١.

٩- مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، العولمة والنوع الاجتماعي– المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية،٢٠٠١.

١٠- على عبد الرازق جلبى، استراتيجية " توجيه التغير الاجتماعي وتعديل مساراته نحو تحديث مصر ". فى نوال الفوال وآخرون (محرر)، التغير الاجتماعي المصري خلال خمسين عاماً في الفترة من (٢٠ – ٢٣) أبريل ٢٠٠٢، المؤتمر السنوى الخامس، القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. ص ١٢٨٢ .

١١-إصدارات المجلس القومي للمرأة، مؤتمر بكين وقضايا المرأة الاثني عشر التى تستوجب تركيز اهتمام الحكومات والمجتمع الدولي. القاهرة : المجلس القومي للمرأة. ب ت.

١٢- أيمان إبراهيم المشد، أسباب ركود سوق العمل في ج.م.ع خلال فترة التسعينيات. المجلة العلمية لكلية التجارة بنات، العدد ١ ، ٢٠٠٤.

١٣- عبد الفتاح الجبالي، الركود والنمو – مشكلات في الاقتصاد المصري المعاصر. القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٤.

١٤- يوسف شرارة، مشكلات القرن الحادي والعشرين والعلاقات الدولية، القاهرة : الهيئة المصرية العامة الكتاب ، ١٩٩٦

١٥- كمال أمين الوصال، التغيرات التقنية وإعادة الهيكلة الصناعية– دراسة اقتصادية تحليلية مع إشارة لمصر. رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، قسم الاقتصاد ١٩٩٦.

١٦-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المرأة والتنمية فى ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، مايو ٢٠٠٤.

١٧- رينشارد روزكس، توسع بلا غزو – دور الدولة الافتراضية فى الامتداد للخارج – ترجمة على برسوم، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١

١٨- حسين بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية – تحديات العولمة. القاهرة: دار المعارف، ٢٠٠٠.

١٩- أنطوان زحلان، العولمة والتطورالتقانى. مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة العرب والعولمة، تحرير اسامة أمين الخولى ، بيروت ١٨ – ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧

٢٠- اكاديمية البحث العلمي، التوزيع النوعى للعاملين فى المجال العلمي والتكنولوجي فى الوزارات فى القطاع الحكومي. ٢٠٠٤. فى http://www.ncwegypt.cpm,

٢١- أحمد السيد النجار، الفقر فى الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٥.

٢٢- رينشارد روزكس، توسع بلا غزو – دور الدولة الافتراضية في الامتداد للخارج. ترجمة على برسوم، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠١.

٢٣-يمن محمد الحماقى، المرأة المصرية في سوق العمل الرسمية. القاهرة : المجلس القومي للمرأة، ٨ يوليو ٢٠٠٢.

٢٤- سلوى بكر وهدى الصده، هاجر – كتاب المرأة رقم ٢. الطبعة الأولي، القاهرة : سيناء للنشر، ١٩٩٤.

٢٥- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، استطلاع رأي أصحاب الأعمال حول احتياجات سوق العمل. مراجعة سحر إسماعيل الطويلة، القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ديسمبر ٢٠٠٦

٢٦- على ليله، النظرية الاجتماعية المعاصرة – دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع. الطبعة الأولي، القاهرة : دار المعارف، ١٩٨١

1- Biegel., Reiner and zghal., Riadh, Education et Formation professionnelle Des Femmes Dans le Monde Arab et en Europe. Cairo: Social Research center of American University, 1996.

2- Costello., B., Cyntabia and others, The American Woman (1999 – 2000) A Centur of Change – What's Next. New York: Polity Press, 2001.

3- Gray., John, The Delisions of Global Capitalism. London: Granta Books, 1999 .

4- Handoussa., Heba and potter., Gillian, Employment and Structural Adjustment- Egypt in the 1990s. First published, Cairo: the American university in Cairo press, 1991.

5- Higgott., Richard, Globalization and Regionalization – New Trends in World Politics. United Arab Emirates: the Emirates Center for Strategi Studies and Research, 1998.

6- Lechner., J., Frank., and Boli., John, the Globalization Reader. Oxford: Blackwell publishers, 2000.

7- Olukoshi., Adebayo, Globalization – Equality and Development –some Refelections on the African Experience. GDN's fourth Annual Conference, Egypt: Cairo, January 2003 at www.gdnet.org.

8- Rama., Martin, Globalization and the Labor Market. The World Bank Research Observer, Vol. 18, Autumn 2003.at http://proquest.umi.com/

9- Vanessa., N., strauss., kahn, Three Essays on Globalization Agglomeration and Labor Market in Equality. 2001. at http://proquest.umi.com/

10- ILO, Gender Equality in the World of Work, ILO electronic – News letter, N.2, July – September 2002.